مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١١٧

المعقودة يوم الأربعاء، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سلفا
	كندا	السيد فاموس - غولدمن
	مالي	السيد آغ عمر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/215)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2000/215)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والبوسنة والهرسك وتركيا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاستروب (ألمانيا) والسيد فينتو (إيطاليا) والسيد مونتيرو (البرتغال) والسيد غوكتورك (تركيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة (S/2000/215).

وفي هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم. أعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/ مارس المعروض على المجلس هو التقرير الفصلي المرحلي الثالث عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في فترة ولايتها الراهنة، التي ستنتهي في حزيران/يونيه المقبل. والتقرير يصف المجالات التي أحرزت فيها البعثة تقدما في تنفيذ ولايتها، ويصف أيضا تلك المجالات التي تواجه فيها مقاومة وعرقلة لتنفيذ ولايتها.

ومثلما يرد في التقرير، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لا تزال تركز على خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية ضمن ولايتها ككل المتمثلة في رصد وكالات إنفاذ القانون وإعادة تشكيلها في البوسنة والهرسك. وهذه المجالات الخمسة هي التالية: أولا، تجنيد أبناء الأقليات في محاولة لتغيير طابع العرق الواحد الذي تتصف به الشرطة وجعلها أكثر تمثيلا للمجتمع المحلي الذي تخدمه؛ وثانيا، إنشاء دائرة الحدود التابعة للدولة، بغية تعزيز المؤسسات المشتركة لدولة البوسنة والهرسك بالنسبة للكيانين (الاتحاد وجمهورية صربسكا)؛ وثالثا، تنفيذ قانون التحكيم في برتشكو الذي سيكون مثالا هاما ونموذجا للتعاون المتعدد الأعراق؛ ورابعا، تقديم المساعدة في الإصلاح القضائي واستعراض التعيينات القضائية؛ وخامسا، إنشاء فرقة شرطة بوسنية متعددة الأعراق تعمل ضمن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم.

ولعل أبرز تطور هام حصل في الأشهر الثلاثة الماضية التي يشملها التقرير، هو الافتتاح الرسمي

لمقاطعة برتشكو المتعددة الأعراق. ومثلما يشير إليه التقرير، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفت بقسطها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في برتشكو عن طريق تخفيض قوام قوات الشرطة المستقلة السابقة وإدماجها في قوة شرطة موحدة متعددة الأعراق تتألف من ٤٥ في المائة من الصرب، و ٣٧ في المائة من البوسنيين، و ١٦ في المائة من الكروات، و ٢ في المائة من الآخرين. وبتاريخ ١٣ آذار/ مارس، وبعد وضع اللمسات الأخيرة على تقرير الأمين العام، قدم مفوض قوة الشرطة الدولية شارات إثبات الهوية إلى جميع ضباط الشرطة المرخص لهم في برتشكو. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال يتعين تسوية جوانب عملية هامة في إدارة مقاطعة برتشكو، بما في ذلك مسألة قانون الشرطة. وفي الوقت الراهن، تعمل شرطة المقاطعة بناء على أنظمة قانونية مستقلة تحكم مناطق تقع شمال وجنوب الخط الحدودي الفاصل بين الأعراق.

إن تغيير طابع العرق الواحد الذي تتصف به وكالات إنفاذ القانون عملية ماضية ببطء، عن طريق تجنيد ضباط شرطة من أبناء الأقليات المدربين في معهدي الشرطة المنشأين بجهد بذلته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قبل عامين، أي في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، الواضح أن تدريب وتجنيد أعداد صغيرة نسبيا من المرشحين للمناصب الدنيا لا يكفيان لتغيير التركيبة العرقية لقوات الشرطة المحلية. لذلك، تحث بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ضباط الشرطة السابقين من بين اللاجئين على العودة إلى البوسنة والهرسك، وعلى تجنيد ضباط الشرطة السابقين المشردين وعلى الإعداد لتبادل ضباط الشرطة بين جمهورية صربسكا والاتحاد. واستمرار بذل هذه الجهود عملية صعبة حيث تعترضها جميع العقبات التي غالبا ما تواجه اللاجئين والمشردين في البوسنة وفي أماكن أخرى.

وفي كانتوني الاتحاد - الكانتون السادس (في وسط البوسنة) والكانتون السابع (الهرسك - نيريتفا) - حيث يوجد عدد متساو نسبيا من أفراد الشرطة البشناق والكروات، قوبلت الجهود الرامية إلى إدماجهم في قوة شرطة موحدة حقيقية، بدلا من قوتين موازيتين، بالعرقلة والمقاومة. ويتضح ذلك بشكل خاص في موستار. وعلى نحو ما فصل في تقرير الأمين العام، فإن السلطات في الجزء الغربي من موستار، الذي يسيطر عليه الكروات، رفضت بإصرار السماح لأفراد شرطة من البشناق بالعمل في نفس المبنى الذي يعمل فيه زملاؤهم الكروات. وقد تحقق تقدم ضئيل خلال الأسبوع الماضي عندما سمح لأفراد شرطة من البشناق يصبحهم ضباط من قوة الشرطة الدولية بالدخول إلى المبنى لتفتيش حيز المكاتب ولأغراض التدريب. ولكن حتى هذا التقدم الطفيف احتاج من البعثة، بل ومن الممثل السامي ومن قوة تثبيت الاستقرار، إلى قدر هائل من الضغط.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن البعثة ستحتاج إلى الدعم من جانب مجلس الأمن والدول الأعضاء ذات النفوذ على السلطات الكرواتية البوسنية والسلطات الكرواتية الصربية للتغلب على المقاومة التي تصطدم بها من أجل توظيف أبناء الأقليات واندماجهم في الشرطة.

وعودة إلى دائرة حدود الدولة، نقول إنه قد تحققت بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد بعد صدور تقرير الأمين العام. فقد أقرت الرئاسة المشتركة هيكلا تنظيميا يتسم بالشفافية ويتيح خضوع دائرة حدود الدولة للمساءلة من جانب مجلس الوزراء التابع للرئاسة المشتركة. ويفي هذا الهيكل بالحد الأدنى من المتطلبات التي حددتها البعثة، وبذلك عاد المشروع إلى مساره، على الرغم مما صاحبه من تأخير شديد، يرجع أساسا إلى التعطيل من جانب البرلمان.

وفيما يتعلق بأنشطة البعثة الجارية في مجال رصد وتدريب الشرطة المحلية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ليس هناك ما يضاف إلى تقرير الأمين العام سوى النزر اليسير. فالبعثة تواصل ممارساتها التي تركز على الرصد من خلال التواجد المشترك مع ضباط قوة الشرطة الدولية في مخافر الشرطة المحلية. كما تحول أنشطتها التدريبية على نحو مطرد إلى التدريب التخصصي وتدريب المدربين. وقد استكملت أنشطة التدريب الأساسية التي تضطلع بها البعثة من الناحية العملية.

ويسعدني في الختام أن أبلغكم بأن أول وحدة من أفراد الشرطة التابعين للبوسنة والهرسك تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من المتوقع أن تنشر في تيمور الشرقية للعمل في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الشهر المقبل.

وبوجه عام، يمكن إيجاز الأشهر الثلاثة الماضية بالقول إنه على الرغم من تحقيق تقدم وبينما تواصل البعثة إحراز التقدم، فإن هذا التقدم كان بطيئا. وكان يستند في الغالب إلى الجهود التي بذلتها البعثة للوفاء بولايتها وعلى إجراءات المجتمع الدولي أكثر مما يستند إلى إجراءات السلطات المحلية. والواقع أن هناك مقاومة ملحوظة من جانب العناصر الوطنية المتطرفة والرجعية الراسخة موجودة في كل مرحلة.

وهذا يبين أن اتفاق دايتون ما زال يشكل تحديا بعد مرور أكثر من أربع سنوات على توقيعه، وأنه يتطلب التزاما قويا مستمرا وتمسكا به من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس للإدلاء ببياناتهم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد العنابي على تقريره الذي يوفر آخر المستجدات.

وترحب المملكة المتحدة بشدة بتقرير الأمين العام. ونحن نؤيد ما تضمنه من آراء ونثني بحرارة على العمل الميداني الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هناك.

وفي رأينا أن التقدم يتحقق أخيرا في مجالي الإصلاح القضائي وإدماج قوات الشرطة المحلية. إن إيجاد نظام قضائي مستقل وشرطة فعالة للإنفاذ أمران أساسيان لتحقيق هدفنا الأوسع نطاقا ألا وهو قدرة البوسنيين على إجراء الإصلاح بأنفسهم. وإنني لسعيد أيضا لكون السيد العنابي قد أبلغنا بإحراز تقدم مرة أخرى في إنشاء دائرة حدود الدولة. والتقدم الذي تحقق في دعم قيام مجتمع حر وعادل في البوسنة والهرسك هام لإشاعة الاستقرار في منطقة البلقان بأسرها. ونحن نتطلع، في هذا السياق، إلى تقديم تقرير من الممثل الخاص السيد كارل بيلت بشأن هذا الموضوع عندما يحضر إلى نيويورك في الشهر القادم.

وأود أن أطرح بإيجاز نقطتين محددتين تتعلق ملاحظتي الأولى ببرنامج تقييم النظام القضائي الذي أشار إليه التقرير عندما تكلم عن اختتام هذا البرنامج في نهاية العام. وهو برنامج بالغ القيمة من وجهة نظر المملكة المتحدة، فالاستنتاجات التي توصل إليها ذات قيمة جوهرية بالنسبة للإصلاح الذي تمس الحاجة إليه في النظام القضائي في البوسنة. وينبغي أن تنفذ التقارير التي يصدرها الآن مشروع تقييم النظام القضائي. ونحن نتفهم أن الأمم المتحدة ليس في نيتها إجراء أي تمديد لأنشطة مشروع تقييم النظام القضائي في هذا المجال بعد انتهاء ولايتها، وإنني أحث الأمانة العامة على أن تنظر في أفضل السبل لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج. فإذا كان ذلك سيعني تكليف منظمة أخرى بالتنفيذ، فسنكون بحاجة من ثم للنظر في ماهية الاستعدادات الضرورية لضمان استمرارية التنفيذ. وإنني أرحب بتعليقات السيد العنابي على ذلك.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بإيجاد مخرج استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فتقرير الأمين العام لا يقدم لنا فكرة عن خطة شاملة لنشاط البعثة في المستقبل. وبينما يمثل مشروع تقييم النظام القضائي مثالا محددا لبرنامج يكمل تحقيق أهدافه ويوسع من مجال أنشطته، فلا يوجد مسار مماثل لغالبية نشاط البعثة وسنكون سعداء للغاية عندما نرى المزيد من التقييم المركز للإنجازات التي تحققت حتى الآن وخطة عمل للإجراءات المقبلة. ولا يعني ذلك التقليل من إعجابنا بما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفي اعتقادي أن من المعقول أن نتطلع إلى المستقبل بهذا الشعور.

السيد منتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم، ونرحب بمن دعوا للكلام هنا. ونحن جميعا شاركنا بكليتنا في الجهود الدولية في البوسنة والهرسك.

إننا نرحب بجهود الممثل الخاص السيد كلاين المتسمة بالتصميم على الاضطلاع بولاية المجلس المتضمنة في القرار ١٢٤٧ (١٩٩٩). ويبدو أن تلك الجهود تؤتي ثمارها. ومن الواضح أنه قد تحقق تقدم، كما اشار الأمين العام في تقريره، في مجالات حساسة متعددة، مثل إعادة هيكلة الشرطة، واستعراض النظام القضائي وإنشاء قوة شرطة موحدة في برتشكو.

وإنني أعتقد، مثلما يعتقد السفير غرينستوك، أن عمل برنامج تقييم النظام القضائي جدير باهتمام

خاص. فقد أسهم هذا البرنامج إسهاما لا يقدر في مجال الرقابة القضائية. وقد فهمنا أن البرنامج سوف ينتهي، عندما تستكمل التقارير النهائية. في وقت لاحق من هذا العام، على نحو ما اتفق عليه بصورة مبدئية، ولكننا نتفق أيضا على الحاجة إلى أن نشهد مواصلة هذا التقدم ومواصلة تنفيذ توصياته. ولضمان تنفيذ ما حددته تقارير برنامج تقييم النظام القضائي تعمل حكومتي مع مسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات ومع مجتمع المانحين من أجل عمل برنامج جديد لتقييم النظام القضائي نأمل أن توفر له الموارد الكافية والولاية المطلوبة من مؤتمر تنفيذ السلام.

وأود أيضا أن أذكر بأن الرئاسة المشتركة للبوسنة مثلت أمامنا في جلسة تاريخية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأعلنت مجموعة من الالتزامات، تعرف بإعلان نيويورك. ومرة أخرى، يمكننا هنا أن نرحب بالتقارير التي وردت مؤخرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتها، ويمكننا أن نعترف بجهودها، ومن أمثلتها إقامة أمانة للرئاسة المشتركة، وتنظيم وحدة شرطة بوسنية متعددة الأعراق لنشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والسعي للحصول على تمويل إضافي لمجلس الوزراء.

وكل هذا حسن، ولكنه للأسف نصف هذه القضية فلا تزال هناك مقاومة شديدة في البوسنة ضد إجراء الإصلاحات التي يدعو إليها إعلان نيويورك. وعلى سبيل المثال، بينما يوجد قانون بإنشاء دائرة لحدود الدولة، كان على مكتب الممثل السامي أن يفرضه. وبينما كانت هناك حركة بشأن إيجاد جواز سفر واحد، غطت العراقيل والتصريحات العلنية السلبية التقدم في هذا المجال، ومن المحتمل أن تؤدي إلى المزيد من التأخير فيه.

ولا شك في أنه ينبغي لنا أن نواصل الإصرار على قبول قادة البوسنة تحمل مسؤولياتهم واتخاذ القرارات الصعبة. وهذا لا يعني على الإطلاق رفض مفهوم الملكية الذي ناصره السيد بتريتش، الممثل السامي؛ بل على العكس من ذلك، فإنه ينبغي لنا أن نكون واقعيين وأن نصمم على تطبيق هذا المفهوم.

ولا يمكن أن يخفي التقدم أن هناك كثيرين في البوسنة وفي أماكن أخرى في المنطقة، لا يؤيدون بوسنة متعددة الأعراق وموحدة. وهناك قوميون متطرفون لم يتخلوا بعد عن جهودهم الرامية إلى تقويض اتفاقات دايتون وما تدافع عنه؛ وهناك مجرمون يسعون إلى المحافظة على المنافع غير المشروعة وحمايتها. ويجب ألا تدهشنا المقاومة في موستار الغربية ضد إدماج وزارة الداخلية وقوة الشرطة هناك، كما لاحظ الأمين العام في تقريره. وحتى بينما تتخذ الحكومة الديمقراطية الجديدة في كرواتيا خطوات لتطبيع المساعدات التي تقدمها للكروات البوسنيين وإضفاء صبغة الشفافية عليها، فإن القوميين المتطرفين في موستار لا يعملون إلا على مقاومة الإصلاح بضراوة أكبر. وما زلنا نرى أمثلة أخرى على التطرف، بما فيها تهديد للانتخابات البلدية القادمة من جانب الصرب الراديكاليين في جمهورية صربسكا.

وهذه العراقيل المستمرة التي يضعها المتطرفون تتطلب استجابة قوية وحازمة من جانب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي، ومجلس الأمن في نهاية المطاف. ومع ذلك، فالحل لا يكمن في إلقاء الخطب الطنانة التي تثير المشاعر، كما فعل بعض الزعماء مؤخرا. فالملكية لا تعني الابتعاد أو الاتجاه إلى المخرج، إنها تعني تكثيف دعمنا لأولئك الموجودين في البوسنة - ويسعدني أن أقول إن عددهم يزيد كل يوم - ممن يظهرون الشجاعة، والقوة، والالتزام بضمان تحقيق الآمال المعقودة على اتفاق دايتون.

ونثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة، وجهود الرسميين البوسنيين الذين يعملون على تحقيق الوعود التي قطعت في دايتون. إنهم ملتزمون بإنشاء مؤسسات الحكومة المركزية في البوسنة، وبإعادة اللاجئين إلى المناطق الحضرية، وبتنفيذ مهام حاسمة أخرى ستساعد على إتاحة مستقبل آمن للبوسنة. ونتعهد بتقديم دعمنا المتواصل لجهودهم الصعبة والحيوية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد العنابي لبيانه. ورغم أن الحالة في البوسنة والهرسك لا تدعو إلى توقعات متفائلة بوجه خاص، فإنها لا تدعو إلى الشعور بالتشاؤم. إن التحرك إلى الأمام مستمر، وإن كان ببطء. والأمر الأساسي أن نجعل عملية التسوية في البوسنة مستمرة ولا رجعة فيها؛ وأن نسعى إلى توطيد دولة متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك من خلال إرساء أسس ديمقراطية، والمحافظة على حقوق جميع شعوب ذلك البلد؛ وأن نشجع البوسنيين

أنفسهم على تحمل المسؤولية الأساسية عن مستقبل دولتهم.

ونرى أنه من الأهمية القصوى أن تدرك جميع الأطراف في البوسنة والهرسك ضرورة التقيد الصارم باتفاق دايتون بوصفه الأساس الذي يبنى عليه مجتمع ديمقراطي مستقر. والدليل الواضح على هذا الإدراك هو التوقيع على إعلان نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من جانب أعضاء الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك؛ وفحوى الإعلان التنفيذ المنتظم لوثيقة دايتون الأساسية دون تعديلات اعتباطية.

وتنفيذ نهج دايتون هو الشرط الأساسي لتحقيق الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية فعالة وطويلة الأمد في البوسنة. ولهذا، فمما يقلقنا أننا نسمع مؤخرا، وبصفة متزايدة، تصريحات من بعض السياسيين البوسنيين الذين يمثلون مجتمعات محلية متنوعة في ذلك البلد، يقترحون فيها "تصويب" أو "تحسين" خطة دايتون للسلام. ونرى أن هذا النهج يجلب نتائج سلبية.

والبيان الذي أدلى به السيد العنابي، وتقرير الأمين العام (S/2000/215) يشيران بكل حق إلى بعض الجوانب الأساسية لعملية بناء دولة البوسنة، وهي تدعيم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والنظام، وإنشاء نظام قضائي مستقل عامل، وإعادة تنظيم شرطة البوسنة على أساس متعدد الأعراق بحق، وإنشاء دائرة موحدة للحدود، والاعتماد السريع لقانون للانتخابات، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وضمان حقوق جميع المجتمعات المحلية في البوسنة والهرسك، والاصلاحات السوقية، ومكافحة الفساد والجريمة.

ونرى أنه يجب حسم المشاكل المعلقة في أقرب وقت ممكن، فيما يتعلق بالتوصل إلى المستوى اللائق من التعاون بين الكيانين - ليس في أجهزة الدولة البوسنية فحسب، بل فيما يتعلق بالعلاقات بين الكيانين والهياكل الدولية الرئيسية في البوسنة أيضا، وبخاصة مكتب الممثل السامي، والممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ككل.

وهنا، لا يفوتنا أن نذكر قلقنا إزاء الحالة في برتشكو وموستار. ومن المهم أن نعالج ظهور التطرف السياسي من جديد في البوسنة والهرسك. ونؤكد من جديد أنه يجب نزع الطابع السياسي عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأنه يجب ألا يحتجز من وجهت إليهم التهم بناء على اخطارات من المحكمة دون موافقة الدولة التي يقطنون فيها. ونعارض معارضة لا لبس فيها استخدام القوة للقبض على المتهمين.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الإعلان عن التطرف البوسني، وبخاصة التصريحات التي أدلى بها مؤخرا السيد عزت بيغوفيتش. حيث لم يوصف ممثلي الشعبين الصربي والكرواتي في البوسنة والهرسك بأنهم مجرد خصوم سياسيين، بل بأنهم أعداء مباشرون للبوسنيين. وهذه التصريحات لا تؤيد إلا مخاوفنا، فهي تشعل الكراهية بين الأعراق وتقوض أساس اتفاق السلام للبوسنة والهرسك. وما لم نراقب هذه القوى بحزم، فإن هذه الهجمات على ما تم إنجازه في دايتون ستؤدي إلى استمرار تفاقم الحالة، ولا محالة من تسرب التوتر عبر الحدود مما سيسفر عن تدهور الحالة في كوسوفو، وألبانيا، ومقدونيا.

وأية محاولة لفرض حلول لا يقبلها ممثلو شعب واحد من الشعوب الثلاثة في البوسنة والهرسك يمكن أن تؤدي إلى تفجر الشعور بعدم الرضى في الاتجاهات النابعة من المركز، التي تتزايد في البوسنة، وإلى ازدياد التوتر في جميع أنحاء البلد. ونحن مقتنعون بأن الإمكان الكامن في دايتون لم يحقق، وبأن إعادة النظر الآن فيما أحرز في دايتون ستثير من المشاكل عددا أكبر من ذلك الذي يحله. وبالتالي، فإننا نعتبر أن مجرد الحديث عن إمكان إعادة النظر في اتفاق السلام فكرة خاطئة.

وروسيا، من جانبها، بوصفها أحد قادة المشاركين في التسوية البوسنية، ستواصل الإسهام الفعال والعملي في عملية السلام على أساس التنفيذ الكامل والدقيق لاتفاقي دايتون وباريس. وعلاوة على ذلك، يجب أن تركز بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو تركيزا واضحا على ذلك في أنشطتها.

وأفهم أنه قبل دعوة هذه الجلسة إلى الانعقاد كانت هناك مناقشة حول إدلاء الرئيس ببيان للصحافة بعد رفع الجلسة. وبكل صراحة، فإنه من غير الواضح لدى وفد بلادي ما خلصت إليه تلك المناقشة. ونرى أن لهذه

المسالة أهمية قصوى، وأعتقد أنه يجب أن يوافق جميع أعضاء مجلس الأمن على أي بيان.

السيد فاموس - غولدمن (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقدم مساهمة كبيرة في تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك وستظل تشكل عنصرا حاسم الأهمية في الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في منطقة البلقان برمتها. وعلى وجه الخصوص، قامت قوة الشرطة الدولية بتقديم مساهمة هامة في إصلاح الشرطة وفي استعادة حكم القانون.

وبالرغم من ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك واجهت عقبات تعترضها في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة. وكما أشار السيد العنابي، لا تزال هناك مشكلات تواجه إنشاء دائرة حدود الدولة، في أعقاب فرض الممثل السامي لقانون دائرة حدود الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعطيل من جانب السلطات الكرواتية في موستار، الذي ورد ذكره في تقرير الأمين العام، يبعث فينا قلقا بالغا.

وإن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى منازلهم التي كانت قائمة قبل الحرب تشكل أولوية أخرى رئيسية. وإننا نشجع السلطات البوسنية على أن تنفذ تنفيذا كاملا التدابير التي يحتمل أن تعزز عمليات العودة، مثل قانون الملكية، ووقف تعطيل عمليات الإخلاء القانونية. والتقدم على هذه الجبهة ينطوي على أهمية حاسمة في قياس المدى الحقيقي لالتزام سلطات البوسنة بإحلال سلام دائم ضمن إطار اتفاقات دايتون.

والنظام القضائي في البوسنة الذي يعاني من ثغرات يمثل عقبة كبيرة أمام تطوير دولة ديمقراطية حديثة. ونشير إلى أن برلماني البوسنة والهرسك ينظران في سن تشريع ينص على استعراض كفاءات وأداء وتعيينات ما يقرب من ٨٠٠ من المدعين العامين والقضاة. ونشيد أيضا بالمبادرات التي اضطلع بها في إطار برنامج تقييم النظام القضائي، ونتفق مع السفير غرينستوك بشأن أهميته.

ولقد شجعنا التقدم الذي يجري إحرازه في مجال تغيير تكوين قوات الشرطة، مع أننا نشير إلى أوجه النقص الحالية في جمهورية صربسكا ونشعر بالخيبة إزاءها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز في مجال التحدي المتعمق لسجل أفراد إنفاذ القوانين وإنشاء "الاجتماع الاستشاري الوزاري بشأن مسائل الشرطة المشترك بين الكيانين" هو من جملة التطورات المشجعة التي تبشر بالخير بالنسبة لتنفيذ اتفاق دايتون ككل.

وأخيرا، فإننا نؤيد أيضا التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في برامج إزالة الألغام، وهذا يشكل مبادرة أخرى حاسمة الأهمية لضمان عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى بيئة آمنة. وزيادة الأنشطة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان تعد من الأمور الإيجابية على وجه الخصوص، وكذلك العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل تطوير منهج مستكمل لتدريب قوة الشرطة الدولية في مجال حقوق الإنسان.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أشيد بالصيغة المتبعة في الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم، والتي تتيح إجراء تبادل موسع في الآراء، لا بين أعضاء المجلس والأمانة العامة فحسب، بل أيضا مع الدول الأعضاء المتأثرة بهذه المسألة الهامة أو لديها مصلحة خاصة فيها. وهذه الصيغة ستعزز بالتأكيد عملية المشاورات بين أعضاء المجلس والعضوية الأكبر في المنظمة، وبالتالي فإنها تثري بصورة واضحة عملية صنع القرار في هذا المجلس.

ونود أن نتوجه إلى الأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وإلى وكيل الأمين العام المساعد السيد العنابي على عرضه التقرير وعلى تقديمه معلومات مستكملة عن الحالة في البوسنة والهرسك. وإننا نقدر أيضا التقرير الذي قدمته رئاسة البوسنة والهرسك فيما يتعلق بإعلان نيويورك والذي اعتمدته الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وإننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبالممثل الخاص جاك كلاين على جهودهما المستمرة المتعلقة بإعادة هيكلة قوات الشرطة المحلية وإصلاحها والنظام القضائي في البوسنة والهرسك. ونشير إلى أن بعض التدابير التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من خلال مفهوم العمليات المستهدف والأكثر شمولا قد بدأت تؤتي أكلها، وأن البعثة حققت تقدما إضافيا في العديد من المجالات الأساسية للولاية.

إلا أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار التعطيل والتأخير في الجهود الهادفة إلى الإدماج الكامل للشرطة المتعددة الأعراق في بعض الكانتونات، وبخاصة الكانتون ٧ - موستار. ونشعر بالقلق أيضا لرؤية دائرة الحدود التابعة للدولة تنشأ بصورة سريعة، وهذه مسألة أبرزها السيد العنابي ونوقشت في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير الأمين العام. ويؤكد كل من السيد العنابي والتقرير على أهمية دائرة الحدود بالنسبة للبوسنة والهرسك، وكذلك عملية إنشاء ودمج قوة الشرطة المتعددة الأعراق، وهي عملية ينبغي أن تتابع بجدية في الكيانين، وبخاصة في جمهورية صربسكا. وفي هذا السياق، نشير على وجه الخصوص إلى ملاحظة الأمين العام بأن جمهورية صربسكا قد أغفلت أمورا أساسية بالنسبة لتجنيد الأقليات. وأية عوائق أمام تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات لن تكون مقبولة بالتأكيد.

وإننا نواصل الإعراب عن معارضتنا القوية للتعطيل السياسي والتدخل في تنفيذ عملية السلام في البوسنة والهرسك. فالجماعات السياسية المعرقلة والمتطرفة ينبغي ألا يسمح لها بإعاقة التقدم. وفي هذا الصدد، فإن ما يبعث فينا الارتياح الإشارة إلى أن رئاسة البوسنة والهرسك كانت سباقة في دعم تنفيذ مختلف التدابير الواردة في إعلان نيويورك.

ومن نافل القول إن تعاون الزعماء المحليين والدور البنّاء الذي يضطلعون به ينطويان على أهمية قصوى. ومن دون هذه المساعدة لن يكون النجاح حليف جهود المجتمع الدولي. ولذا فإننا نحث الزعماء السياسيين الآخرين، على جميع المستويات، أن يدللوا على التزام وتصميم مماثلين لما دللت عليه الرئاسة البوسنية وذلك من أجل السير بالعملية إلى الأمام نحو إنشاء بوسنة وهرسك تكون ديمقراطية ومتعددة الأعراق، وهذا هو الهدف النهائي لمشاركة المجتمع الدولي النشطة في هذا البلد.

وبالنسبة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين، نشير إلى أنه وبالرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن التقدم كان بطيئا جدا وكان تنفيذ المرفق ٧ من اتفاقات دايتون للسلام قد تأخر كثيرا عن جدوله الزمني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أبلغ الممثل السامي المجلس بأنه إذا استمرت الوتيرة الحالية البطيئة للعودة، فإن عملية العودة ستستغرق ٢٢ عاما في الاتحاد و ٤٠ عاما في جمهورية صربسكا. ولذا، فإن عملية العودة حسب المعدل الراهن لن تنجز أبدا من الناحية العملية، وهذا سيكون بطبيعة الحال انتصارا لشرور التطهير العرقي. وينبغي وقف ذلك مهما كانت التكاليف.

وبطبيعة الحال فإن مشكلة اللاجئين تقع في صلب حالة انعدام الأمن الراهنة، وهذا يعود إلى غياب القانون والنظام، ويعود أيضا إلى وجود العراقيل السياسية والإدارية. وهذا يؤكد على ضرورة بذل جهود أكثر قوة من أجل المساعدة على تهيئة بيئة آمنة ومأمونة وذلك من خلال جملة أمور منها إنشاء وتنفيذ المشروعات التي تستهدف زيادة عدد الفرص الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن وضع شروط على جميع أشكال المساعدة المقدمة من جانب المانحين الدوليين والوكالات الدولية يمكن أن يشجع على الامتثال والتعاون الضروريين من جانب المعنيين ويمكن أن يسهل عملية العودة.

وإن التأكيد المتواصل على المصالحة ينبغي أن يظل من بين أهم الأولويات في البوسنة والهرسك. ويجب العمل على عكس وجهة الآثار المترتبة على التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في ذلك البلد، ويجب إقامة العدل وإقامته بسرعة. وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي تضطلع به في البوسنة والهرسك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينطوي على أهمية خاصة، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه القوي لعملها. ومن الواضح أن الحرية التي ما زال ينعم بها كبار مجرمي الحرب مثل رادوفان كاراديتش ورادكو ملاريتش تبعث بإشارات خاطئة وتسهم في تهيئة مناخ انعدام الأمن الذي يحد من تحقيق المزيد من التقدم في عملية تحقيق السلام. وإن إلقاء القبض على جميع

مجرمي الحرب المتهمين ومحاكمتهم لن يقيما العدالة فقط، بل سيسهمان أيضا في تحقيق الهدف الطويل الأمد للمصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، فإن وفد بلدي يشيد ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على جميع الإنجازات التي حققتها حتى الآن، بما في ذلك مشروعها الناجح المتمثل في إنشاء كتيبة شرطة البوسنة والهرسك للعمل في عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومما يبعث على التشجيع أيضا الإشارة إلى الأعمال التحضيرية الجارية لإنشاء كتيبة عسكرية للبوسنة والهرسك لغرض مماثل.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود أن نعرب عن شكرنا لتقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكذلك للإحاطة الإعلامية الشفوية التي قدمها السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

ووفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره، لا شك في أنه قد حدث تقدم فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة وإعادة النظر في النظام القضائي وإنشاء قوة الشرطة الموحدة بر شكو في كانون الثاني/يناير. وفي هذا السياق نود أن ننوه بما أبدته قوة الشرطة هذه من سلوك حميد أثناء الاحتفال الذي أقيم بمناسبة إنشاء إقليم بر شكو. وتستحق البعثة منا كل الدعم في جهودها لتغيير الهيكل الإثني لقوة الشرطة بما يعكس الطبيعة المتعددة الأعراق للمجتمعات التي تخدمها الشرطة، وتحسين التنسيق بين الشرطة في الكيانين، وإبعاد قوات الشرطة المحلية عن السياسة، والعمل على إقامة الشرطة القضائية.

ولكننا نأسف لفشل البرلمان أكثر من مرة في إقرار قانون شرطة الحدود، رغم الاتفاق على ذلك في إعلان نيويورك، مما اضطر الممثل السامي لفرض القانون في ١٣ كانون الثاني/يناير.

ويساورنا القلق أيضا من أن بعض المسؤولين يصرون على إشاعة الفرقة بدلا من العمل على إشاعة روح التعايش. وفي هذا الصدد لا نملك إلا أن نشجب موقف السلطات الكرواتية في موستار من الموظفين البوسنيين، إذ يمنعونهم من العمل في المباني التي يعمل بها نظراؤهم الكروات.

ولا يفوتنا إبراز أهمية القرار الذي اتخذه الممثل السامي مؤخرا بإنشاء إقليم برشكو ضمن جمهورية البوسنة والهرسك، وكذلك بدء نفاذ القانون الأساسي للإقليم وتحديد السلطات المختصة. ونأمل أن تقوم سلطات البوسنة والهرسك، والسلطات في الكيانين، باتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الإقليم من تحقيق التنمية الكاملة.

ونتفق مع الأمين العام في أن ما تعهدت به الحكومة المنتخبة مؤخرا في كرواتيا من احترام لسيادة جمهورية البوسنة والهرسك والتعاون مع سكانها ومع المجتمع الدولي إنما هو تطور إيجابي.

ونود في الختام أن نؤكد مرة أخرى دعمنا لمبادرة إنشاء فرقة من ضباط الشرطة من كلا الكيانين ومن الطوائف العرقية الثلاث لتقوم بالخدمة ضمن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يزجي الشكر للأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وللسيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة قد قامت بعمل مفيد منذ نهاية العام الماضي في المساعدة في إعادة تشكيل قوة الشرطة وإعادة النظر في النظام القضائي. فقد تحقق تقدم واضح في إقامة قوة الشرطة المتعددة الأعراق، وهو أمر يحمد للبعثة. ونأمل في أن تواصل البعثة عملها. فإذا نجحنا في إقامة شرطة متعددة الأعراق في البوسنة، فإننا بذلك نقدم درسا تستفيد منه باقي عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت نلاحظ وجود مشاكل في البوسنة: فالمصالحة الوطنية لا زالت تواجه عقبات كثيرة وصعوبات جمة. وهناك أحداث ابتزاز وجرائم أخرى، وهناك تدخل سياسي وفساد بين الطوائف الإثنية. ويتطلب حل هذه المشاكل تضافر جهود مختلف الطوائف في البوسنة مع جهود المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة بوجه خاص.

وقد أوضح الأمين العام في تقريره أن البعثة تحتاج إلى مساندة مجلس الأمن والدول الأعضاء ذات النفوذ على سلطات كروات البوسنة وصرب البوسنة لكي تواصل القيام بعملها. وهي توصية يجدر بنا أن نوليها ما تستحقه من اهتمام.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي تفضل بها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، ونشكره على المعلومات المفيدة التي زودنا بها. ونحيي أفراد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لما أبدوه من إخلاص وجهود دؤوبة لخدمة قضية السلام في البوسنة والهرسك، وفي المنطقة كلها.

ويشير تقرير الأمين العام وإحاطة السيد العنابي إلى حدوث تقدم جديد في أعمال البعثة. وهي تطورات مشجعة خاصة وأنها حدثت في قطاعات حساسة وحيوية، ألا وهي إعادة تشكيل قوة الشرطة وتغيير طبيعتها من قوة وحيدة الإثنية إلى قوة متعددة الإثنية، وإقامة نظام للعدالة يتسم بالمصداقية والحياد، وتدعيم حكم القانون في الدولة.

وكانت كل المبادرات التي قامت بها البعثة ضرورية، خاصة أنها تهدف، وفق النهج الذي تصورته البعثة وتوخته في أعمالها، إلى المساهمة في دعم الهوية القومية وحشد الشعب والسلطات حول هدف مشترك، ألا وهو القضاء التام على الانفصام العرقي، الذي نراه العقبة الكبرى أمام المصالحة التي نتوخاها جميعا. وصحيح أن بعض المبادرات التي أريد لها أن تكون المطية للسلام والتي تتطلب التزاما مستمرا من جانب المجتمع الدولي ككل قد تعرضت لأعمال إعاقة خطيرة. ولكن الدعم الثابت الذي لا يتوانى من جانب مجلس الأمن لما تقوم به البعثة سوف يساعد على التغلب على العقبات والضغط على العناصر التي تقف في وجه التغيير.

ونلاحظ أن الوضع في البوسنة والهرسك لا يزال هشا رغم التقدم المشجع الذي تحقق. فمن دواعي القلق استمرار حالة عدم الأمان وعدم الاستقرار، إضافة إلى مشاكل عودة اللاجئين وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي التزاما أكبر من جانب المجتمع الدولي وتنسيقا أفضل بين الجهات الفاعلة جميعا.

وفي هذا الإطار ننظر إلى أنشطة أجهزة الأمم المتحدة التي تقوم بها في مختلف المجالات. فهذه الأنشطة، وأخص بالذكر منها ما تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إنما تمثل جميعها رؤية شاملة متعددة التخصصات تؤدي دورا أساسيا في إقامة نهج موحد يسهم في تحقيق الهدف المشترك.

ومن المهم، في هذا السياق، إبراز الدور التعليمي الذي تؤديه اليونسكو في إشاعة ثقافة التسامح والسلام، من أجل تنشئة جيل جديد في البوسنة والهرسك قادر على تخطي الآلام النفسية التي خلقها الصراع، والتي تركت بصماتها على ضمير الأمة البوسنية وضمير المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، نحن نؤمن بأن مستقبل البوسنة والهرسك لا يمكن تصوره إلا في إطار رؤية شاملة لمنطقة البلقان بأكملها، إذ تواجه المنطقة كلها تحديات مماثلة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بها مناسبة تعرب فيها الدول المهتمة مباشرة بالحالة في البوسنة والهرسك عن وجهات نظرها. وأود أن أتقدم بالشكر للسيد العنابي على المعلومات التي زودنا بها.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وعنصرها الأساسي، أي قوة الشرطة الدولية، يقومان بمهمتهما بحكمة واقتدار.

والمهمة التي أوكلها لهم مجلس الأمن هي إرساء العناصر الرئيسية لدولة قانون حقيقية في البوسنة والهرسك. وهذا هو الهدف الرئيسي لقوة الشرطة الدولية، من تدريب أفراد شرطة محليين وإدماج ممثلي الأقليات في قوات الشرطة المحلية. وهذا هو أيضا هدف المساهمة الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في برنامج إصلاح الهياكل القضائية، تحت رعاية الممثل السامي. والهدف هو أن يصبح بوسع كل مواطن في البوسنة والهرسك اللجوء إلى الشرطة

والمحاكم بغية ممارسة حقوقه بدون أن يخشى التمييز ضد قضيته في المعاملة بسبب أصله الطائفي.

وينطوي ذلك أيضا على محاربة الفساد والضغوط التي تظل تعيق تنمية البوسنة والهرسك. وتظل البعثة تواجه قوى إعاقة قوية وهي تسعى إلى تنفيذ ولايتها، وتلك مهمة لا تزال عسيرة وتقتضي دعما سياسيا وماديا مطردا.

ووجود أزمات أخرى في المنطقة يجب ألا يصرف الانتباه عن الحالة في البوسنة والهرسك. وفرنسا، التي توفر لقوة الشرطة الدولية أفراد شرطة يربو عددهم على ١٠٠ شرطي، تعتزم مواصلة دعم البعثة والممثل الخاص للأمين العام في أنشطتهما.

وأود أن أعرب عن الشكر للأمين العام لأنه اختار ضابطا من قوات الدرك الفرنسية، هو الجنرال كيردرو ليقود قوة الشرطة الدولية. وسيعمل الجنرال كيردرو بتصميم ليبني على إنجازات من سبقوه الذين نود مرة أخرى أن نشيد بأنشطتهم.

وأود أن أثير أربع نقاط محددة وأن أطرح بعض الأسئلة على الأمانة العامة. ويتصل تعليقي الأول بمسألة إنشاء دائرة الحدود. إن إنشاء هذه الدائرة، في رأينا، أمر ضروري لمكافحة التهريب ولبناء دولة حقيقية. وللأسف، تعين على الممثل السامي أن يفرض بنفسه قانون إنشاء تلك الدائرة، نظرا لأن البرلمان لم يعتمد القانون الخاص بها. وجلي أن من المؤسف أن ذلك حدث على هذا النحو، ويثير ذلك مرة أخرى المسألة الأساسية - التي كثيرا ما تثار في هذا المحفل، حتى من طرف الممثل السامي نفسه - وهي مسألة حاجة قادة البوسنة والهرسك إلى أن يتولوا بأنفسهم المسؤولية عن مصير بلدهم.

وقد قدمت الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك تقريرا إلى مجلس الأمن للتو بشأن تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدت هنا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وينبغي تشجيع ذلك التطور لتوفير متابعة حقيقية للقرارات المتخذة. ورغم عمليات التأخير، وبفضل القرارات الشجاعة التي اتخذها الممثل السامي، ستنشأ دائرة الحدود. وسؤالي هو: هل يمكن للسيد العنابي أن يعطينا فكرة محددة عن الجدول الزمني والتمويل المتوخين لإنشاء تلك الدائرة ذات الأهمية الحيوية؟

وسؤالي الثاني يتعلق بالحاجة إلى إصلاح الهياكل القضائية. وقد أثار هذه المسألة بالفعل سفير المملكة المتحدة. فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تسهم في ذلك الإصلاح بإجراء التقييمات في سياق برنامج أوسع تحت رعاية الممثل السامي. وينبغي إكمال ذلك العمل بحلول نهاية هذه السنة. ماهي المراحل اللاحقة إذن في عملية الإصلاح تلك؟ هل هناك نية لأن تواصل البعثة الاضطلاع بدور في المراحل اللاحقة، وإن لم تكن تلك هي النية، فما هي المنظمات التي ستعكف على تنفيذ الإصلاح؟

وملاحظتي الثالثة تتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به البعثة، في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار، لإنشاء كلية لتدريب الشرطة لمنطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها. ومن الواضح أن تدريب أفراد الشرطة يمثل واحدة من المهام الهامة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العديد من البعثات في منطقة البلقان. ونود أن نحصل على المزيد من التفاصيل عن شرائط وأهداف إنشاء تلك الكلية.

وتعليقي الرابع والأخير ذو طابع عمومي أكثر. إن الوفد الفرنسي يود أن يتلقى تقييما من الأمانة العامة للآثار المترتبة على عمل بعثة الأمم المتحدة عن التطورات الإقليمية، مثل الحالة في كوسوفو، وعن آثار التغيرات السياسية في كرواتيا، كما يشير التقرير.

وقيمة هذه الاجتماعات تكمن بدون شك في الحصول على معلومات تفصيلية من الأمانة العامة. ولكن الأمر الأهم من ذلك هو أن هذه الاجتماعات ينبغي أن توفر لنا أيضا فرصة لتقديم دعمنا الكامل لبعثات الأمم المتحدة، خاصة بدعم أنشطتها بشأن نقاط محددة. ويتناول التقرير المعروض علينا اليوم موضوعين جديرين بالملاحظة بصفة خاصة. يتعلق الموضوع الأول بالصعوبات في الكانتون رقم ٧، أي في منطقة موستار، والثاني بتجنيد أفراد شرطة من الأقليات في جمهورية صربسكا. وبشأن هاتين النقطتين ينبغي للمجلس في رأينا أن يطالب المسؤولين بكفالة أن تتوافق تصرفاتهم مع واجباتهم في أقصر فترة زمنية ممكنة.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بالصيغة التي تنعقد بها جلسة اليوم، ونشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويرحب وفدي بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأوكرانيا راضية إلى حد كبير عن العمل الذي اضطلعت به البعثة خلال الفترة التي شملها التقرير، خاصة في ميداني إعادة تنظيم الشرطة وإصلاحها وإصلاح النظام القضائي. وفيما يتعلق بإعادة تنظيم الشرطة، نقر بالأهمية الخاصة للتنفيذ الفعال لمشروع جمع البيانات عن اتجاهات الشرطة في البوسنة والهرسك، وإنشاء الاجتماع الاستشاري الوزاري المشترك بين الكيانين المعني بمسائل الشرطة، والتقدم المحرز صوب إنشاء شرطة المحاكم.

وفي الوقت نفسه، يعرب وفدي عن القلق إزاء ورود أنباء عن حوادث الإعاقة والتعطيل لإدماج أفراد الشرطة البوسنيين والكروات في موستار وفي أجزاء أخرى من الكانتون رقم ٧، فضلا عما يتعلق بإنشاء دائرة حدود الدولة. ولا ينبغي التسامح مع أية إعاقة أو معارضة لتحقيق هذه الأهداف، وينبغي النظر في اتخاذ البعثة مزيدا من التدابير الحازمة. وفي هذا السياق، نؤيد فرض الممثل السامي لقانون دائرة حدود الدولة بعد أن عجز البرلمان مرة أخرى عن إقرار القانون اللازم.

إن افتتاح دائرة شرطة منطقة برتشكو يكتسي أهمية بالغة. ونأمل أن تسهم الدائرة في تنفيذ اتفاق دايتون، بالنسبة لمنطقة برتشكو، بما يرضي كلا من الكيانين في البوسنة والهرسك. ونود أن نعلم شيئا عن الصيغة النهائية لمشروع القانون الجديد لمنطقة برتشكو قبل دخوله حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نود أن نرجو من الأمانة العامة أن تمدنا بنص المشروع بمجرد اكتماله.

ويتشجع وفدي بتقرير رئاسة البوسنة والهرسك عن تنفيذ إعلان نيويورك. وتقديم ذلك التقرير إلى المجلس يمثل في ذاته بادرة ممتازة، بالنظر إلى مشكلة التعاون بين أعضاء الرئاسة في الماضي. ويورد التقرير عددا من الخطوات الهامة التي اتخذتها الرئاسة في مجال تنفيذ إعلان نيويورك، ويتعلق ذلك تحديدا بإنشاء أمانة مشتركة، وتنظيم مجلس الوزراء، وإنشاء وحدة الشرطة المدنية المشتركة الأولى لعمليات الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أنه سيحرز المزيد من التقدم في عملية السلام بعد اعتماد البرلمان البوسني لقانون الانتخابات والتعديلات في قانون جوازات السفر، الأمر الذي سيمهد السبيل لإصدار جواز سفر وطني واحد.

وعلى الرغم من ترحيبنا بتقرير الرئاسة، فإننا نعترف بوجود مصاعب خطيرة في أنشطتها كهيئة واحدة تمثل جميع شعوب البلد. ومن علائم هذه المشاكل موقف أحد أعضاء الرئاسة فيما يتعلق بعملية تجريد الكروات في البوسنة من وضعهم الدستوري، كما ورد ذلك في الرسالة المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الموجهة إلى الأمين العام.

كما أحطنا علما أيضا مع القلق ببعض التوجهات الخطيرة والسلبية الرامية إلى تعديل اتفاق دايتون - باريس للسلام، التي يدعو إليها بعض مسؤولي البلد. وهذا يتعلق بالرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير الموجهة إلى المجلس من أحد رؤساء مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد سيلايدجيتش، والتي تضمنت "مذكرة بشأن التغيير". ونعتقد أن الوقت قد حان لبذل جهود متعددة ومشتركة لإكمال تنفيذ اتفاق دايتون بدلا من محاولة تعديله.

ومن المعترف به عموما أن التقدم المحرز في إحلال السلام في البوسنة والهرسك كان كبيرا. والسلام الآن يضرب بجذوره عميقا ولكن أسسه لا تزال مهتزة. ولا يزال هناك طريق طويل لجعل عملية السلام في البوسنة والهرسك لا رجعة عنها. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ألا يدخرا جهدا في سبيل هذه الغاية. وعلينا أيضا أن نفكر في كيفية تنسيق هذه الجهود بشكل أفضل لتجنب أي أخطاء بدلا من إلقاء اللوم على مختلف الكيانات في البوسنة.

وأوكرانيا، من جانبها، كعضو في مجلس تنفيذ السلام وكمساهم بالأفراد في قوة عمل الشرطة الدولية، تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمزيد من الإسهام في عملية السلام في البوسنة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي أيضا بالصيغة التي اتخذتها جلسة اليوم، فهي تعزز شفافية عمل المجلس وتتيح للبلدان ذات الاهتمام

الخاص بالموضوع قيد النظر فرصة المشاركة في المناقشة.

ونشكر الأمين العام على تقريره، والسيد العنابي على موافاتنا بآخر المستجدات عن الحالة في البوسنة والهرسك. ونشيد أيضا بالسيد جاك بول كلاين وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على ما يضطلعون به من عمل في البوسنة والهرسك، وهو عمل يحظى بكامل دعمنا. ونسلم بالدور الهام الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة في الجهد الرامي إلى إعادة الحياة الطبيعية في البوسنة والهرسك.

ونولي أهمية كبيرة للجهود الجارية من أجل تعزيـــز السلام والاستقرار وإنشاء مجتمع متعدد الأعراق ومؤسسات متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك. وتنفيذ إعلان نيويورك أمر حاسم لهذه العملية.

ونلاحظ الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الشرطة وإصلاحها، وبشكل خاص التحري الأولي عن أفراد إنفاذ القوانين، وكذلك التقدم التدريجي المحرز في تغيير تشكيلة قوة الشرطة لكي تعكس الطابع المتعدد الأعراق للمجتمعات التي تخدمها. والمبادرات الرامية إلى تحسين مهاراتها التقنية والديمقراطية في حفظ الأمن مسألة تستحق الثناء. ونولي أهمية كبيرة للتركيز المتواصل على تدريب رجال الشرطة، ونوافق على أن الأساس في إصلاح الشرطة بشكل يعتمد على المقومات الذاتية للاستمرار هو التدريب الوظيفي.

ويساورنا القلق إزاء المسائل المثارة في الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من تقرير الأمين العام، وبشكل خاص الصعاب المتعلقة بإدماج أفراد الشرطة البشناق والكروات في الكانتون ٧ والعراقيل السياسية والإدارية لإنشاء دائرة الحدود التابعة للدولة. ونلاحظ أن المسألة الأخيرة تجري معالجتها، كما أشار إلى ذلك السيد العنابي في إحاطته الإعلامية.

ونوافق على أن عملية إعادة تشكيل الشرطة وإصلاحها يجب أن تُستكمل بالإصلاح القضائي. وتجب إزالة العوائق السياسية والمؤسسية والإدارية والتقنية أمام أداء الجهاز القضائي بشكل فعال. فترسيخ القانون والنظام أمر يعتمد على وجود نظام قضائي فعال ومنظم، ونحن نتطلع إلى المزيد من الإحاطات الإعلامية مستقبلا بشأن التقدم في الإصلاح القضائي.

ومن المشجع أن نلاحظ أن مستوى التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان قد تزايد، خاصة في مسائل مثل اللاجئين والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ونود أن نؤكد على أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حاسم في مجالات بناء القدرات والتدريب، وأن التنمية الطويلة الأجل في البوسنة والهرسك وقدرتها على الاستمرار تكمن في مواردها البشرية وتعزيز مؤسساتها.

وندرك أن هناك تحديات عديدة تواجه بعثة الأمم المتحدة في أداء ولايتها. ولا نزال مقتنعين بأن التعاون بين جميع المجموعات ضروري، ونحن نحث من هم في السلطة وفي مواقع النفوذ على تعزيز تعاونهم مع البعثة.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): نود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. كما نود أيضا أن نشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية عن آخر مستجدات الحالة.

ويلاحظ وفدي مع التقدير أنه على الرغم من وجود بعض الصعاب الهائلة واستمرارها، أحرزت بعثة الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال إعادة تشكيل الشرطة، وإعادة النظر في النظام القضائي وإنشاء قوة شرطة موحدة في برتشكو.

ونأخذ علما بالمشاكل التي تواجه البعثة في إدماج أفراد الشرطة البشناق والكروات في الكانتون ٧؛ وإنشاء دائرة الحدود التابعة للدولة؛ وعدم الامتثال لقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة، وهو أمر، ضمن أمور أخرى، يثير الريبة والتخوف، بل ويعوق جهود البعثة الرامية إلى إنشاء قوات شرطة تخضع لمعايير الشفافية والمساءلة. وعلى الرغم من هذا، لدينا أمل قوي في أن تُحل عاجلا وليس آجلا هذه المشاكل وغيرها من المشاكل ذات الصلة، من أجل إحلال السلام والمصالحة والسماح لعملية إعادة التشكيل والإصلاح بالاستمرار.

وفي هذا الصدد، يوافق وفدي تماما على ملاحظة الأمين العام الواردة في الفقرة ٣٣ بشأن الحاجة إلى أن يدعم مجلس الأمن البعثة في جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه المساعي.

ونلاحظ أيضا جهود الممثل الخاص للأمين العام، التي تركز على برامج تدعم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإزالة الألغام ورعاية الأطفال. وفي هذا السياق، نرحب بالنجاح في إكمال المشاريع النموذجية التي تعالج العنف الممارس ضد المرأة. وكل هذه مشاريع هامة للغاية ويقدرها وفدي تقديرا عاليا. ويحدونا الأمل في أن توفر الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

وأخيرا، نقدر الجهود المبذولة لتشكيل فرقة شرطة من البوسنة والهرسك للمشاركة في إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونوافق على الملاحظة التي أبداها تقرير الأمين العام في هذا الصدد.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد العنابي على عرضه للتقرير وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها.

وعلى الرغم من أننا سعداء بأن نلاحظ أن هناك تطورات إيجابية مثل إعادة تشكيل الشرطة والإصلاح القضائي، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في الميدان السياسي. وقد قدم مشروع قانون للانتخابات مرتين إلى البرلمان، وفي المرتين لم يتمكن المشرعون من الاتفاق على إجازته.

ويجد وفدي صعوبة في تصور القيام بأي خطوة تجاه زيادة إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الدولية ما دام برلمانها عاجزا عن اعتماد قانون انتخابي. فهذا القانون شرط أساسي لتطور العمليات الديمقراطية.

وطوال الأشهر الأربعة الماضية، شهد المجتمع الدولي حدثا غير اعتيادي كاد يُعلن فيه عدم دستورية مجلس الوزراء. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المحكمة الدستورية والرئاسة، تظل المشكلة قائمة ولم يتم التوصل إلى حل لها بعد. وهولندا تحث الأطراف المعنية على أن تتعاون تعاونا مفيدا وأن تظهر رغبة في التوصل إلى تسوية بغية إنشاء مؤسسات مشتركة قادرة على العمل.

ويسرنا أن نلاحظ من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي أنه أحرز بعض التقدم الذي طال انتظاره في تنفيذ قانون دائرة الحدود التابعة للدولة. ومع ذلك، ما زال هناك مجال لتحسن العلاقات مع صندوق النقد الدولي. فهم يعيقون رغبة البلدان المانحة في مساعدة البوسنة والهرسك. وفي ظل الظروف الراهنة، ليس أكيدا أن يعقد البنك الدولي مؤتمرا للمانحين مثلما هو مقرر في نهاية حزيران/يونيه. لذلك، نحث الأطراف على احترام الالتزامات الدولية لبلدانهم، أقله لأن من شأن ذلك أن ييسر الجهود الدولية المبذولة من أجل مساعدة البوسنة والهرسك.

وتشعر هولندا بالقلق إزاء قوام قوة تثبيت الاستقرار الحالية. فقوام القوة تراجع بالفعل إلى دون المستوى المقبول ألا وهو ٢٠ ألفا من الأفراد المنتشرين. وترى هولندا أن انتشار الفرق التابعة لقوة تثبيت الاستقرار ينبغي أن يظل في المستوى الذي تنص عليه ولايتها. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن هولندا لا تؤيد وجود فرق مسلحة تابعة لقوة الشرطة الدولية.

لقد قلت إنه في ظل الظروف السائدة، يصعب أن نتصور اتخاذ خطوات تفضي إلى المضي في دمج البوسنة والهرسك في الهياكل الدولية. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا قويا بأنه ينبغي عكس مسار هذه العملية، وأنه ينبغي اتخاذ خطوات نشطة نحو دمج البوسنة والهرسك في مجتمع الأمم. لذلك، تؤيد هولندا فكرة الحل المفصل مثلما اقترح مفوض الاتحاد الأوروبي باتين خلال الزيارة التي قام بها إلى سراييفو مؤخرا. والحل المفصل المستخرج من دراسة جدوى قد يكون الخطوة الأولى نحو إبرام اتفاق في نهاية المطاف لتثبيت الاستقرار والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، تؤيد هولندا تمام التأييد البيان الذي ستدلي به البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بوصفها عضوا في مجلس إحلال السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولا، أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا.

تعتقد بنغلاديش، آخذة في الاعتبار التركيز الرئيسي في تقرير الأمين العام، أن من الأهمية بمكان تسريع تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ويتعين على المجلس أن يبعث بإشارات قوية إلى جميع الأطراف الرئيسية كي تقدم دعمها الكامل لتنفيذ اتفاق السلام.

إننا نشيد بالحكومة المنتخبة حديثا في كرواتيا، التي تعهدت بالتعاون مع البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن تترجم تعهدها إلى أعمال عن طريق التأثير على السلطات الكرواتية البوسنية من أجل مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق عملية السلام. وبالمثل، يحدونا الأمل في أن يقدم الصرب الدعم للسلطات الصربية البوسنية تحقيقا لهذا الغرض. فدعم هذين الطرفين الهامين أمر حاسم إذا أريد لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تحرز تقدما كبيرا في تنفيذ الولاية المنوطة بها.

إن الدور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هو الدور الذي تضطلع به في مجالي إعادة تشكيل الشرطة وتعزيز النظام القضائي. ومقياس نجاح الأمم المتحدة سيتحدد بمدى إحراز التقدم في هذين المجالين. ونحن نرحب بالمبادرات الهامة التي أطلقت مؤخرا، بيد أننا نلاحظ من تقرير الأمين العام أن إحراز التقدم يعتمد على التغلب على العامل السياسي والعوامل الأخرى التي تسبب العرقلة والتأخير. ويحدونا الأمل في أن تحرز الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الأيام المقبلة تقدما كبيرا بمساعدة جميع الأطراف المعنية وتعاونها.

وفي الختام، تود بنغلاديش أن تؤكد على أنه يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما النافذون في المنطقة، مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ اتفاق دايتون على نحو عاجل وكامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك للإدلاء ببيان.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم، سيدي، في مركز القيادة الحالي. فهذا يدعو البوسنة والهرسك إلى الشعور ببالغ السرور. ونرحب أيضا بشكل هذه الجلسة وجوهرها. ونعتقد أنها تخدم مقاصدنا جيدا.

لدينا بيانان للإدلاء بهما، ومن ثم أود أن أجيب عن أية أسئلة وملاحظات أخرى من المشاركين في هذه المناقشة. والآن، اسمحوا لي ألا أعلق كثيرا على جوهر التقرير المعروض علينا، بل على منهجية العمل هنا.

لقد قدمت رئاسة البوسنة والهرسك في الآونة الأخيرة تقريرا عن تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما إعلان نيويورك. وهذا يكفي بحد ذاته، رغم أنني مستعد أيضا للإجابة عن أسئلة بشأن هذه النقطة. ففيما يتعلق بمنهجية التقرير المرفوع إلى مجلس الأمن، اسمحوا لي أولا أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، إن طريقة معالجة المسائل بهذا التفصيل طريقة بناءة للغاية، إذ تحدد المشاكل بصورة دقيقة، وهذه الطريقة تبعدنا عن الشعور الجماعي بالذنب أو بالمسؤولية، وعن التعميم، وعن ترسيخ الصور المقولبة غير المفيدة وغير المشروعة. ويحدوني الأمل، أيضا، في أن تسنح الفرصة للسيد عنابي بأن ينوه أنه إلى جانب المعرقلين هناك العديدون أيضا - وربما كانوا الأغلبية - من جميع الخلفيات العرقية الذين يؤيدون الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وهم العمود الفقري لتنامي نجاح فرصة إحلال السلام في البوسنة والهرسك.

وبهذه الروح، أطلب ببالغ الاعتزاز إلى المجلس أن يحيط علما بإيجاز، ودون جعجعة وتهانئ تقدم في بعض المناسبات، بأن بعثة البوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة متحدة تماما وهي تضم جميع المجموعات الكيانية والعرقية. وعملنا هنا في الأمم المتحدة يبين حسن النية والالتزام المهني بإحلال السلام في بلدنا.

وثانيا، اتساقا مع ملاحظات السفير غرينستوك فيما يتعلق بإيجاد مخرج استراتيجي، أعتقد أننا في حاجة إلى استعراض فعالية الأطراف الدولية العديدة العاملة في البوسنة والهرسك. والمؤكد أن بدونها يتعذر تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس. ومع ذلك، من الحكمة أن نقيم، بحضور مجموعة من الأطراف الدولية الناضجة - ونحن بالتأكيد نشجع على إجراء هذا التقييم - فعالية

هـــذه الأطراف في الوفاء بولايتها داخل البوسنـــة والهرسك.

إن ممثلي البوسنة والهرسك مسؤولون أمام المجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أمام أبناء البوسنة والهرسك - أي أمام الناخبين. وأعتقد أنه من المناسب أيضا أن تكون هذه الأطراف الدولية مسؤولة أيضا أمام هيئة من قبيل مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، نتفق أيضا مع السفير غرينستوك بشأن برنامج تقييم النظام القضائي. فإحداث تغيير في منهجية عمل المؤسسات المحلية، ولا سيما المؤسسات القضائية، هام بقدر أهمية أي تغيير في الايديولوجية المتبعة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أيضا أن أتناول بإيجاز بعض الملاحظات الأخرى التي أدلى بها أعضاء آخرون في المجلس، ولا سيما السفير لافروف. إن اتفاقات دايتون/باريس للسلام نصت وفقا للدستور على قيام تعاون كامل بين البوسنة والهرسك وبين المحكمة الجنائية الدولية. والاتفاقات، ولا سيما ما تتضمنه من مرفقات، وضعت أيضا آليات لاعتقال الأشخاص. واتفاقات دايتون/باريس ما زالت تتمتع بكامل دعم وثقة رئاسة البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من الاعتقالات العديدة التي نفذتها قوة تثبيت الاستقرار والقوات القانونية الأخرى داخل البوسنة والهرسك، فإن سلطة البوسنة والهرسك ذات السيادة - أي الرئاسة - ترى أنه من غير المناسب الطعن في هذه الاعتقالات.

وثانيا، ستبذل بعثة البوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة جهدا صادقا من أجل أن تبين لهذا المجلس ولهذه الهيئة الدولية عموما المواقف المقبولة لدى حكومة البوسنة والهرسك عامة، وفي بعض الأحيان الآراء التي يعرب عنها زعماء سياسيون بارزون داخل البوسنة والهرسك حتى ولو كانت مخالفة لآرائها.

ونحن نفعل ذلك لكي نحيط المجلس علما وليس للدعوة، وبهذا المعنى، سرعان ما يتسلم المجلس اقتراحا من عضو بمجلس رئاسة البوسنة والهرسك هو السيد أنتي يلدفتش. ومن واجبي أن أؤكد أن هذا ليس بالأمر الذي تتفق معه بعثتنا بالضرورة، وإنما نفعل ذلك بهدف الإبلاغ وتقديم إسهام مفيد في المناقشة المتعلقة بالاتفاقات وتنفيذها.

ولكن اسمحوا لي هنا أن أعرض رأيا شخصيا جدا. إن النجاح في تنفيذ اتفاقـــات دايتـــون - باريس، ولا سيما المبادرات المطلوبة - أو إذا شئت القول الدفعات - مثل إعلان نيويورك، ستكون الرد الأمثل على من يعتقدون أن الخيار الوحيد المطروح لتحقيق التقدم هو تغيير اتفاقات دايتون - باريس.

ثالثا، وعلى الرغم من أنني لم أجئ إلى هنا للدفاع عن أقوال وأفعال أي عضو في الرئاسة، فإنني لا أعتقد أن من الصحيح أو المفيد وصف عبارات الرئيس عزت بيجوفتش بأنها تعني القول بأن أعضاء جماعة إثنية أخرى هم أعداء في حد ذاتهم. وأعتقد أن السفير لافروف قد أخطأ فهم ما قرأ. ولكن الشيء الأهم، هو أنني لا أعتقد أن أي عضو - وأؤكد على كلمة "أي" - في رئاسة البوسنة والهرسك ينظر إلى أعضاء جماعة إثنية أخرى، على أنهم محض أعداء في حد ذاتهم. وهذا من شأنه أن يديم الصور المقولبة الناجمة عن حلقة مفرغة للكراهية الإثنية في البوسنة والهرسك وليس هو ما يشهد به تاريخ البوسنة والهرسك.

وتأكيدا لعبارات الممثل الدائم لجامايكا، فإننا جميعا في البوسنة والهرسك ندرك أن أعظم مواردنا هو شعبنا بجميع أفراده وتنوعنا بطبيعة الحال. وأشكر ذلك الممثل على عباراته.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بملاحظة إيجابية. أشكر المجلس على هذه المناقشة البناءة للغاية وعلى دعمه المتواصل. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا الخاص لما يبذله السيد جاك بول كلاين وعن تقديرنا أيضا لجهود موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك جميعا، فضلا عن إدارة عمليات حفظ السلام. نحن جميعا شركاء الآن، يضاف إلى ذلك اشتراك البوسنيين بجميع انتماءاتهم في الشرطة التابعة للأمم المتحدة وجهود حفظ السلام. وهذا يحقق صالح الأمم المتحدة ويحقق صالحنا، ونحن نتطلع إلى تعزيز هذه الجهود وزيادة هذه الفرص وفي هذا السياق سيوضح لنا ممثل إيطاليا بعض الجهود الأخرى المفيدة المبذولة في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني سيدي أن أراكم تترأسون أعمال المجلس، وأتمنى لكم نجاحا متواصلا.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وعلى استكماله لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بوصفه أكبر مساهم فردي في جهود المساعدة الدولية في البوسنة والهرسك، ملتزما بمواصلة دعمه لتوطيد دعائم الاقتصاد والديمقراطية، وإعادة إدماج اللاجئين وتحقيق المصالحة في ذلك البلد. وفي هذا العام خصص ١٠٠ مليون يورو للبوسنة والهرسك للمجالات التالية ذات الأولوية وهي: دعم عملية العودة، وبناء المؤسسات، والتعاون مع مصرف الاستثمار الأوروبي، والمساعدة الجمركية والضريبية، والتجديد الاقتصادي، ودعم وسائط الإعلام، والمساعدة التعليمية والتقنية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أضيف إلى ذلك المبلغ ما يزيد على بليون يورو من أجل التعمير والمساعدة التقنية ومبلغ مماثل للمساعدة الإنسانية. لقد قدم الاتحاد الأوروبي ما مجموعه ٢,٥ بليون يورو للبوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩١.

ويوفر الاتحاد الأوروبي أيضا دعما لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لا سيما لأعمالها المتصلة بأكاديميات الشرطة والمساعدة على الإصلاح القضائي. وما زالت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال تواصل إمداد البعثة بعدد كبير من قوات الرصد كما تزود قوة تثبيت الاستقرار بأعداد كبيرة من القوات فضلا عن إعارة خدمات موظفين لمكتب الممثل السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي للرصد.

وما برح الاتحاد الأوروبي يعمل بنشاط أيضا في إطار مجلس تنفيذ السلام في اتجاه التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون - باريس ويدعم بالكامل الممثل السامي في هذا الصدد. إلا أننا ينبغي أن نعيد التأكيد على رأي الاتحاد الأوروبي بأن البوسنيين يجب عليهم أن يحركوا هذه العملية بأنفسهم إلى مدى أبعد وبخطى أسرع. والواقع أن مستقبل البوسنة والهرسك على المدى البعيد يتوقف على ذلك.

وقد رحب المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي مؤخرا باقتراح المفوضية الأوروبية بوضع خطة مفصلة واضحة المعالم للبوسنة والهرسك تمهد الطريق لإعداد دراسة جدوى تتعلق بالبدء في مفاوضات بشأن الاتفاق على الاستقرار والاتحاد. ولكن سرعة خطى التقدم في هذا المجال سوف تتوقف على استعداد سلطات البوسنة والهرسك للاستفادة التامة من الفرص التي تتيحها عملية الاستقرار والانتماء.

لذلك، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق لأن القيادة البوسنية لم تنفذ بعد نص وروح إعلان نيويورك المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على ندائه بتنفيذ الإعلان بجميع أجزائه تنفيذا كاملا وشاملا وفي وقت مبكر. كما يحث الأطراف البوسنية على أن تتغلب على خلافاتها على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نأسف للتأخير في إنشاء دائرة حدود الدولة.

وينبغي أن تتخذ في القريب العاجل جدا خطوات حاسمة وإيجابية نحو تنفيذ اتفاقات دايتون - باريس تنفيذا تاما وتشغيل المؤسسات ذات الصلة على نحو فعال إذا ما أريد للاتحاد الأوروبي أن يواصل مشاركته في تعمير البوسنة والهرسك بالمستويات الحالية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأطراف البوسنية لكي تسجل مثل هذا التقدم الجوهري بحلول الاجتماع القادم لمجلس تنفيذ الاتفاق، في أيار/ مايو، وهو يتوقع

في هذا الصدد إجراء سلسا لانتخابات بلدية تتسم بالحرية والنزاهة في نيسان/أبريل.

إن السعي لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البوسنة والهرسك طرح في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار الموقع في كولون في حزيران/يونيه من العام الماضي بهدف تحقيق سلام دائم وازدهار واستقرار في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الجهود التي يبذلها المنسق الخاص للميثاق، والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي، والتي تستهدف كلها تحقيق نتائج هامة في مؤتمر التمويل الإقليمي المقرر عقده يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/ مارس عن طريق تجميع مجموعة موثوق بها من مشاريع البداية السريعة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تعليق أهمية كبيرة على أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعلى محاكمة المتهمين الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام. ويذكر الاتحاد الأوروبي جميع الدول بواجب التعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ألمانيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر الفرصة المتاحة للدول الأعضاء من غير الأعضاء في المجلس، التي تشارك بفعالية في تنفيذ اتفاق سلام دايتون/باريس، لكي تعرب عن وجهات نظرها في الحالة في البوسنة والهرسك. وترحب حكومة بلادي ترحيبا حارا بهذه الخطوة صوب إضفاء المزيد من الشفافية، وبالتالي المصداقية، على أعمال المجلس.

وأود أن أشكر جميع من أيدونا، وأرجو ممن أحجموا عن ذلك حتى الآن أن يتفهموا موقفنا. فقد اقترحنا، كما يعلم أعضاء المجلس، ألا تزيد مدة بيان غير الأعضاء على خمس دقائق. وسأحاول التقيد بهذا التحديد الذي فرضناه على أنفسنا.

أود أولا أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية باسم الاتحاد الأوروبي. ولكني أرجو أن أدلي ببعض الملاحظات بوصفي ممثلا لبلد يشارك مشاركة فعالة في عملية السلام. إننا نتشاطر وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام، وكررها السيد العنابي اليوم، وهي أن التقدم بطيء في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس، وكذلك في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ولهذا ترى ألمانيا أنه رغم أن الأزمات الأخرى في المنطقة تتطلب الاهتمام الكامل والالتزام بتقديم الموارد الضخمة، فإن البعثة في البوسنة والهرسك لم تقترب على الإطلاق من نهايتها. ولهذا، ندعو الدول الأعضاء إلى المحافظة على مشاركتها على مستوى عال بحيث لا تفقد الزخم الذي تجمع أثناء السنوات الأربع الماضية.

وترحب بلادي بتقرير رئاسة البوسنة والهرسك بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيويورك الذي أصدرته في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وقد أصغيت بعناية وبأقصى اهتمام إلى ما قاله لنا زميلنا من البوسنة والهرسك اليوم. إن الالتزامات المقطوعة في ذلك الإعلان في طريقها الآن بالفعل إلى أن تتحول إلى تدابير ملموسة.

غير أن ألمانيا لا يسعها إلا أن تعرب عن شعورها بالإحباط، لأن التقدم، مرة أخرى لم يتحقق إلا بعد تدخل الممثل السامي. ونرجو أن تتمكن القيادة السياسية في البوسنة والهرسك من الوفاء بمسؤولياتها في المستقبل. والاعتماد المبكر لقانون انتخابي، وتخصيص موارد كافية في الميزانية لتنفيذه، سيعطيان برهانا واضحا على نضج القيادة السياسية في البوسنة والهرسك، وعلى قدرتها على تملك زمام أمورها. وأود أن أضم صوتي إلى ملاحظات زميلي الفرنسي، الذي تكلم عن ضرورة تحكم قادة البوسنة والهرسك في مصير بلدهم.

وفي هذا السياق، نود أن نعلم المزيد عن التجربة المكتسبة حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ قانون دائرة حدود الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بالسلطة المسؤولة عن دائرة الحدود هذه. ويهمنا كذلك أن نعلم ما إذا كانت البوسنة والهرسك ستوفر الأموال الكافية في ميزانيتها لتنفيذ هذا القانون وما هي الخطوات التالية المزمع اتخاذها؟

ونشاطر الأمين العام قلقه بشأن استمرار العراقيل التي يتسبب فيها السياسيون الكرواتيون من البوسنة والهرسك في موستار. إن الإدماج الناجح لقوة الشرطة والإدارة بصفة عامة في موستار سيشكل سابقة ويسمح بحدوث طفرة في أماكن أخرى في البوسنة

والهرسك. وألمانيا على استعداد للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومع الممثل السامي تحقيقا لهذا الهدف. ولهذا سنشعر بالامتنان لو علمنا الخطوات التي تعتزم البعثة والممثل السامي اتخاذها في المستقبل القريب.

ينص تقرير الأمين العام على أن برنامج التقييم القضائي سيكمل مهمته بانتهاء العام الحالي. وحيث أن تنفيذ إصلاح النظام القضائي قد بدأ لتوه، وأنه من المرجح إلى درجة كبيرة أن تكون هناك محاولات لعرقلة هذه العملية، فإن ألمانيا تود أن تعلم كيف ستجري مواصلة هذا الإصلاح وما هي الهيئة التي ستكون مسؤولة عن الإشراف على عملية الإصلاح القضائي. وقد سبق أن طرح هذا السؤال مشاركون آخرون في هذه الجلسة.

وترحب بلادي بالتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بهدف زيادة مستوى المؤهلات المطلوبة من أفراد قوة الشرطة الدولية. ونظرا للتركيز على التواجد المشترك والمهام الاستشارية، فإن هذا المستوى الأعلى سيكون ضروريا إذا كان لهذه المهام أن تنفذ بنجاح.

وفيما يتعلق بالخيارات التي تستكشف فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية للبعثة، كما ذكرت في تقرير الأمين العام، فإن ألمانيا تود أن تسترعي انتباه المجلس إلى تجربة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، التي يمكن أخذها في الاعتبار بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أيضا.

أشكركم، سيدي، على انتباه المجلس، وأشكركم مرة أخرى على إتاحة الفرصة لأخذ الكلمة في هذه المناسبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوكتورك (تركيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي بصفة خاصة أن يرى الممثل الدائم لبنغلاديش يترأس مجلس الأمن. وبنغلاديش بلد تربطه بتركيا أوثق أواصر الصداقة. ونشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، ونرحب بصفة خاصة بالتقدم المحرز حتى الآن في إعادة هيكلة قوة الشرطة، والخطوات المتخذة لتحسين الممارسات والإجراءات القضائية.

إن تقرير الأمين العام، الذي أوجز للتو، يقدم لنا أيضا صورة أوضح للمواقف الحالية للأطراف في البوسنة والهرسك. ويتضح بصفة خاصة في هذا الصدد الطريقة التي تعامل بها في بعض مناطق البلد جهود بعثة الأمم المتحدة لإعادة هيكلة قوة الشرطة بوصفها قوة متعددة الأعراق بحق. ويجب على مَن يحاولون بانتظام إحباط هذه العملية أن يفهموا أنهم إنما يقوضون أمنهم ومستقبلهم.

إن تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس سيبقى هدفنا الثابت. وينبغي المحافظة على البوسنة والهرسك بوصفها دولة متعددة الأعراق، ومتعددة الثقافات، ومستقلة، وذات سيادة، داخل حدود دولية معترف بها. والسيد ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي، يتمتع بدعم حكومة بلادي الكامل في مهمته. ونساند بنفس القدر السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق، الذي يستحق الثناء لنهجه الصريح إزاء واقع البوسنة والهرسك.

ولكن لا يمكن أن يتحقق أي شيء بصورة فعالة أو يدوم بالاستناد فقط إلى مثابرة المجتمع الدولي؛ ويجب على الأطراف المؤثرة فعلا في البوسنة والهرسك أن تمسك بزمام المهام المطروحة عليها. ومن بين هذه المهام، تظل العودة الآمنة للاجئين والمشردين أولوية عاجلة. كما أن القانون الانتخابي، الذي صاغه خبراء دوليون ومحليون، ينبغي أن ينظر فيه برلمان الدولة ويعتمده دون مزيد من المماطلة، وأن الأداء الفعال للمؤسسات العامة شرط أساسي مسبق لقبولها شعبيا كمقاعد للسلطة لها مصداقيتها ومن أجل نجاح برنامج الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والحكومة التي تمخضت عن الانتخابات التي عقدت مؤخرا اتخذت خطوة في الاتجاه الصحيح حين أعلنت أن الكروات البوسنيين يجب أن ينشدوا المساعدة لا من زغرب بل من سراييفو. وهذا تطور يلقى الترحيب بالنسبة للبوسنة والهرسك، إذ أن الإعلان يمثل اعترافا بحقيقة أن الناس في ذلك البلد يجمعهم مصير مشترك. وإذا ما وضع هذا النهج موضع التنفيذ، فإن من شأنه أن يسهل بالتأكيد الجهود المبذولة لبناء الدولة.

وإننا نعترف جميعا بأن بناء مستقبل مشترك على أساس ما تمخضت عنه حرب وحشية من أشلاء ودمار ليس بالمهمة السهلة. وانطلاقا من هذه الخلفية، يصبح تعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا ضروريا من أجل إحقاق العدالة فحسب، بل من أجل ولوج حقبة جديدة أيضا لا تعود الأطراف فيها تشعر بالحاجة إلى تهميش الأطراف الأخرى. والسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة، تلقت مرة أخرى تأكيدات تتعلق بتعاون تركيا الكامل أثناء الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى أنقرة.

لقد هبت بلدي إلى تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك بكل الطرق الممكنة خلال سنوات مأساتها. ونحن الآن من المؤيدين البارزين لبناء دولتها وجهود إعادة تعميرها. وإسهاماتنا في المجال الأوسع نطاقا، في إطار ميثاق الاستقرار، هي إسهامات كبيرة أيضا. فمؤسسات الدولة الفعالة والاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي سيتيحان أمام البوسنة والهرسك فرصة الاستفادة بصورة أكثر فعالية من الموارد التي أتيحت لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إيطاليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرنسيسي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم جلسة اليوم، ومن خلال ذلك تساعد الرئاسة البنغلاديشية على جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وأكثر اتساقا مع نص وروح المادة ٣١ من الميثاق، وكذلك المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

إن النجاح الذي حققه المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك يمثل اختبارا أساسيا للمنطقة برمتها. وكما أشار كارل بيلت، فإن الطريقة الوحيدة لمعالجة مناطق الأزمات إنما تكون باتباع نهج إقليمي. والممثل الدائم للبرتغال وصف على نحو حقيقي الدور المركزي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وإن إيطاليا تؤيد بيانه تأييدا تاما. وأود أن أضيف أن سراييفو أصبحت في شهر تموز/يوليه الماضي المكان الذي انعقدت فيه القمة التي أطلقت ميثاق تثبيت الاستقرار، وهذا الميثاق مشروع طموح يشرك بلدان المنطقة في سياسة عامة اقتصادية وسياسية لإعادة التعمير تستهدف اندماجها الكامل في الإطار الأوروبي.

الهدف الأساسي من بياني اليوم هو إعادة الإدماج - أي مناقشة إعادة الإدماج على خلفية قوى التفكيك التي لا تزال ناشطة. وأود التأكيد على وجود هدفين لهما أهمية قصوى: الإدماج داخل البوسنة والهرسك، وإدماج البوسنة والهرسك في محيطها الجغرافي - السياسي الطبيعي، أي المحيط الأوروبي.

لقد سادت حتى الآن قوى التفكيك، التي يشيرها ما أسماه جون هيوم الحائز على جائزة نوبل ببذور الحرب. وتم اختلاق أعداء خارجيين جدد لتبرير الاحتفاظ بالسلطة داخل المجتمعات، ويجب الآن عكس هذا الاتجاه. ولا يجوز النظر بعد اليوم إلى التنوع على أنه تهديد. والتطورات الأخيرة في كرواتيا سارت تحديدا في الاتجاه الصحيح ورسمت معالم الطريق.

واسمحوا لي أن آتي على وصف بعض أولويات الحكومة الإيطالية في متابعة هذه الأهداف. فعلى جبهة الدمج المحلية، نشارك مشاركة قوية في قطاعين أساسيين: العدالة والتعاون العسكري. وفيما يتعلق بالعدالة، فإن الحرب في البوسنة والهرسك دفعت بإيطاليا، في ١٩٩٣، إلى تقديم مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان الرئيس الأول للمحكمة مواطنا إيطاليا، هو المُشرع والقاضي أنطونيو كاسيسي. وفي روما رعت إيطاليا أيضا، في ١٩٩٨، المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والآن، وفي الوقت الذي ننتظر فيه الانتهاء من التوقيع على العملية والتصديق عليها، فإننا نعمل بنشاط من أجل تعزيز عمل اللجنة التحضيرية للمحكمة، الذي يستهدف تحديد العدوان والنظام الداخلي، وإننا نشيد على وجه الخصوص بالتزام الوفد البوسني بتحقيق هذا الغرض.

والجانب الآخر هو الجانب المتعلق بالقوات المسلحة. وعملا باتفاق دايتون/باريس للسلام وإعلان نيويورك، يمكن لنا أيضا أن نقدم مساهمة ملموسة في عملية اندماج القوات المسلحة في ذلك البلد. فالقوات المسلحة التي لا تزال في البوسنة والهرسك يمكن تحويلها من عناصر تبث الفرقة إلى قوات للاندماج الداخلي والخارجي. والتعاون العسكري بين الكيانين يمكن

أن يؤدي إلى إنشاء وحدات مشتركة تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أماكن أخرى، وفي أجزاء أخرى من العالم. ويشير تقرير الأمين العام إلى تحقيق تقدم يثير الانتباه في هذا الصدد، وإيطاليا بدورها، دعت لتوها كتيبة مختلطة من البوسنة والهرسك تتكون من أفراد ينتمون إلى مجموعات إثنية ثلاث، للمشاركة مع فرقة من المظليين الإيطاليين في مناورات لحفظ السلام لمدة أسبوعين في الأراضي الإيطالية. وهذا سيكون أول اختبار للعمليات المشتركة التي تتضمن وحدات إثنية متنوعة من البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، من المناسب الإشارة إلى مبادرتين تدعمان إندماج البوسنة والهرسك في محيطها الأوروبي الطبيعي. ففي يومي ١٩ و ٢٠ من شهر أيار/ مايو من هذا العام، ستستضيف مدينة أنكونا مؤتمرا من أجل تنمية وأمن البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني. وسيكون من بين المشاركين شخصيات حكومية، كبيرة من الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية البلدان الواقعة على البحر الأدرياتيكي والأيوني، بمن فيهم، وزير خارجية البوسنة والهرسك وهي بلد يطل على البحر الأدرياتيكي. والمجتمع المدني الإيطالي ملتزم منذ أمد بعيد بدمج القواعد الشعبية في المنطقة. ومن الأمثلة في فترة مبكرة البرنامج الواسع للتعاون اللامركزي الذي نفذ في البوسنة والهرسك. وكدليل إضافي، سيحضر رؤساء المناطق في الساحل الشرقي الإيطالي إلى أنكونا أيضا.

وسيركز المؤتمر على حماية البيئة والموارد المائية، والملاحة والتعاون، والتعاون السياحي والثقافي ومكافحة الجريمة، التي تأتي عبر البحر الادرياتيكي وتشكل تهديدا للقانون والنظام أيضا في بلدي. فالإجرام والفساد يضيقان الخناق على النمو الاقتصادي ويحولان دون الاستثمار الدولي الخاص. ولذا فإن الالتزام بهذا القطاع من شأنه أن يعزز النمو على الصعيد المحلي في البوسنة وإدماجها دوليا.

ويجب أن نؤكد على حقيقة أن إيطاليا تنظر باهتمام كبير إلى الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن حاجة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى مزيد من الأمن لكي تكون أكثر كفاءة في أداء مهام الشرطة والقضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الخلفية المهنية الخاصة للفرقة الإيطالية كارابينيري، العاملة في البلد، حيث يضطلع أفرادها بمهمتين احترافيتين، إذ يعملون كشرطة وكجنود. وكانوا قد التحقوا بقوة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك، وكذلك، بالوحدة المتخصصة المتعددة الجنسيات في قوة تثبيت الاستقرار، في كوسوفو وفي مناطق أخرى من العالم.

أخيرا، تتطلب الثقافة والتعليم أيضا تركيزا في الجهود المبذولة من أجل الاندماج. وتحقيقا لهذا الغرض، تقوم الحكومة الإيطالية بتنظيم مبادرة ثقافية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومع جامعتي سراييفو وروما. وستأخذ شكل حلقة دراسية، تستضاف في عاصمة البوسنة والهرسك، وتكرس لدور الجامعات في مجال المساعدة الإنسانية وعملية السلام في مناطق الأزمات. وستكون هذه مناسبة عظيمة لإحياء تلك الثقافة، فالجامعات هي - على وجه الخصوص - أفضل مكان لبناء جسور السلام.

وبمناسبة الجسور لا يفوتني، في الختام، أن أذكر أن ما يسمى بثقافة التفتت قد تسببت في هدم جسر موشتار الذي كان أحد المشاهد الفريدة التي ترمز للحوار بين الحضارات، وسوف تكون إعادة إنشائه رمزا لميلاد جديد لمدينة موشتار وتطورا يجب أن يحفز الجهود سواء في المدن الأخرى أو في البلد بأكمله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في هذا الوقت أن أشكر على وجه الخصوص زملائي من جمهورية البوسنة والهرسك، والبرتغال، وألمانيا، وتركيا، وإيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهوها لي ولبلدي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد العنابي ليرد على بعض الملاحظات والأسئلة المثارة. وسوف أقوم، بالطبع، بإعطاء الكلمة لممثل جمهورية البوسنة والهرسك للرد على أي أسئلة يود الإجابة عليها.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أثيرت بعض الأسئلة حول احتمال استكمال برنامج تقييم النظام القضائي قبل نهاية هذا العام. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن توقعاتنا فعلا هي إمكان إتمام البرنامج قبل نهاية العام، وأعني بذلك إكمال برنامج تقييم النظام القضائي. أما الإصلاح القضائي فهو بطبيعة الحال عملية مستمرة. وهي عملية طويلة الأجل وتقع في إطار المسؤولية العامة للممثل السامي. وإذا رأى الممثل السامي

أن يطلب من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما فعل فيما يتعلق ببرنامج تقييم النظام القضائي، أن تقدم المساعدة في مجال الإصلاح القضائي، فمن الطبيعي أن يدرس هذا الطلب ويناقش مع جميع من يهمهم الأمر بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن. وإذا حدث ذلك فسنبلغ مجلس الأمن في حينه.

ونحن ننظر إلى أنشطة التقييم القضائي التي تقوم بها البعثة باعتبارها مهمة منفصلة عن ولايتها العامة، وهي تنفيذ المرفق ١١ لاتفاق دايتون. والولاية العامة للبعثة، من وجهة نظرنا، لا تقتصر على الشرطة، ولكنها تشمل أيضا، كما يتبين من المرفق ١١، أعمال الرصد والمراقبة والتفتيش على الهيئات القضائية، والهياكل والإجراءات القضائية. وهذه الولاية كانت قائمة قبل أن تبدأ البعثة مهمة التقييم القضائي، أي قبل أن تضاف عملية التقييم القضائي إلى مهام البعثة. وستظل المهمة قائمة بطبيعة الحال بعد استكمال برنامج التقييم القضائي.

وأثيرت عدة أسئلة حول استراتيجية انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن التقرير الحالي المقدم من الأمين العام هو تقرير مرحلي، سوف يتلوه بعد ثلاثة أشهر تقرير آخر يعتبر تقريرا عن نهاية ولاية البعثة، وسوف يعطي وصفا للحالة بشكل أشمل ويتسم بنظرة تطلعية نعتزم من خلالها عرض خطط البعثة وتوصياتها فيما يتصل بالعمل في المستقبل.

وأثيرت أسئلة أخرى عن دائرة شرطة الحدود، وعلى وجه الخصوص عن الجدول الزمني لإنشائها وعن تمويلها. وقد ذكرت في الإحاطة الإعلامية أن مجلس الرياسة المشترك قد أقر هيكل دائرة شرطة الحدود، ونأمل أن نمضي الآن في هذا الطريق. وبموجب الجدول الزمني المنقح لإنشاء الدائرة، يتوقع إقامة مقر الدائرة وإنشاء أربع وحدات في موعد أقصاه منتصف تموز/يوليه. وستكون هذه الوحدات الأربع مسؤولة عن مراقبة الدخول عبر الحدود في مطار سراييفو، وهو الآن تحت السيطرة الاتحادية، وفي بوليياني، وهي الآن تحت السيطرة الكرواتية البوسنية، وفي زفورنيك، وهي الآن تحت السيطرة الصربية البوسنية، وفي ايزاتسيتش، وهي الآن تحت السيطرة البشناقية. ويتوقع أن يحتاج الأمر إلى ما مجموعه ٣٠٠ ضابط وشرطي للقيام بهذه الأنشطة.

وقد تم بالفعل تدريب ٩٠ من هؤلاء، بالتعاون السخي من حكومة النمسا. ويجري الآن التخطيط لتدريب ١٨٠ فردا آخرين.

أما عن التمويل، فقد نجحت بعثة الأمم المتحدة في تأمين معاملة قوة شرطة الحدود باعتبارها بندا مستقلا في الميزانية التي أعدها مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ومن شأن ذلك أن يهيئ للمتبرعين المحتملين، ونحن على يقين من أنه سيكون هناك متبرعون، صورة واضحة عن تكلفة شرطة الحدود وعن استخدام الأموال التي تقدم من أجل إنشاء القوة وتشغيلها.

وكان هناك سؤال عن اقتراح البعثة، في سياق ميثاق تثبيت الاستقرار، بإنشاء كلية للشرطة في جنوب شرق أوروبا. وهذا مجرد اقتراح من البعثة. ويمكن إنشاء هذه الكلية في البوسنة والهرسك أو في مكان آخر. ونشعر أنه يمكن توفير الأموال اللازمة عن طريق آليات ميثاق تثبيت الاستقرار، كما أن أعضاء الميثاق هم الذين يحددون الوكالة المنفذة لمشروع هذه الكلية الإقليمية للشرطة. ونحن لا نرى أن البعثة هي الجهة التي يمكن أن تتبنى المشروع أو الوكالة المنفذة له.

وأخيرا كان هناك سؤال عن الروابط بين الحالة في البوسنة والهرسك وباقي المنطقة، وخاصة كوسوفو وكرواتيا. ولا شك أن التقدم في بعض المجالات، كما قال سفير فرنسا - وربما في مجالات كثيرة، سواء في عمل البعثة أو في البوسنة كبلد، ذو صلة وثيقة بالتحسن في الحالة السياسية والاقتصادية العامة في المنطقة، كما ذكر الأمين العام في تقريره.

وفي هذا السياق رحب الأمين العام بتعهد الحكومة المنتخبة حديثا في كرواتيا باحترام سيادة البوسنة والهرسك وبالتعاون مع شعب ذلك البلد ومع المجتمع الدولي فيما يسعى إلى تحقيقه هناك.

وطلب الأمين العام، في هذا السياق، إلى مبعوثه الخاص إلى منطقة البلقان، السيد كارل بيلت، أن يتفكر، بالتشاور مع الممثلين الخاصين الآخرين في المنطقة، في بعض هذه العناصر المترابطة. وكما ذكر عضو واحد على الأقل من أعضاء المجلس، سيعد السيد بيلت تقريرا عن بعض تلك المسائل، وسندلي بالمزيد من التعليقات عليها في ذلك الوقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إجابته، وأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بصراحة، أعتقد أن التعليقات التي أدلى بها السيد العنابي تقوم بجل مهمة الإجابة على الأسئلة. وأود ببساطة أن أدلي ببعض التعليقات القليلة.

إن عملية إنشاء دائرة الحدود لا تزال جارية. وأظن أننا إن توخينا الدقة سنقول إن من الواضح أن الصعوبات الكامنة في التوصل إلى اتفاق وفي تجميع الإرادة السياسية اللازمة للبعض لأن يوافقوا قد تنعكس على عملية التنفيذ، ومن ثم سيكون من الضروري التحلي باليقظة. وأخشى أنني، إذا قلت المزيد، سأكون قد خالفت طابع الحياد الذي ألتزم به.

ثانيا، فيما يتعلق بالميزانية، قد يكون من الملائم التعجيل بالاستجابة إلى بعض المتطلبات المالية المتعلقة بدائرة الحدود، وأشكر البلدان التي ساعدتنا بهذه الطريقة مثل النمسا وغيرها. بيد أن اتفاق دايتون توخى أيضا تقاسم الموارد الناجمة عن العائدات الجمركية، وينبغي أن يكون ذلك كافيا وزائدا في نهاية المطاف لتغطية احتياجات ميزانية دائرة الحدود. والصعوبة الآن تتمثل في أن موارد الحكومة المركزية محدودة جدا. وغالبية الموارد التي ترد إلى الحكومة المركزية ترد عن طريق الكيانين، وبالتالي حدث أحيانا بالطبع أن وجدت الحكومة المركزية نفسها رهنا بتوافر حسن النية لدى الكيانين.

أعتقد أنني سأسهب أكثر في الحديث عن نقطة معينة، لأنها تدخل في إطار المسؤوليات المباشرة لمجلس الأمن، هي برنامج تقييم النظام القضائي. كيف يستمر ذلك البرنامج؟ والواقع أنه برنامج طويل المدى. وأود أن أشدد هنا ليس على مسألة تغيير المنهجية وحسب، وإنما أيضا على مسألة معالجة المشكلة المؤسسية. وللأسف، يبدو أن اتفاق ديتون - وأنا أشدد على كلمة "يبدو" - قد ترك لنا فراغا مؤسسيا، وذلك عامل هام في إندماج البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية. وليست للبوسنة والهرسك حتى الآن صلة مع المحاكم الأوروبية الملائمة، لا سيما مع محكمة حقوق الإنسان، حيث أن من شأن ذلك أن يسمح لجميع القضايا بالتحرك صعودا من المستوى المحلي إلى أن تبلغ مستوى محكمة ستراسبورغ. وذلك لأن البوسنة والهرسك ليس لديها حاليا نظام قضائي مركزي، باستثناء محكمة ذات اختصاص ضيق، وهي المحكمة العليا للبوسنة والهرسك، التي لا تنظر عادة في مثل تلك القضايا. ومن ثم، نطلب إلى برنامج تقييم النظام القضائي أن ينظر في هذه المشكلة وفي كيفية المضي قدما بهذه العملية.

أخيرا، يصح القول تماما أن الحالة الإقليمية تؤثر على البوسنة والهرسك. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة بالنسبة لنا أن يحرز المزيد من التقدم في المنطقة، لا سيما في بلغراد، صوب تحقيق التزام بالتعاون والسلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نحذر النظر إلى المنطقة بوصفها خليطا غير متميز المعالم. ومن الواضح أن بالإمكان إحراز تقدم في البوسنة والهرسك في الوقت الذي قد تكون فيه الأمور لا تسير تماما على ما يرام في بعض المناطق الأخرى. وبالتأكيد ليس من الدقة وصف المنطقة بأنها تتسم بشكل ما بأحقاد إثنية متعددة أو حتى بتركيبات إثنية متعددة. فالحالات المعينة تختلف اختلافا كبيرا عن الحالات الأخرى. وأعتقد أننا حينما نتحدث عن البوسنة والهرسك، ينبغي أن تكون السمة الإثنية آخر اعتبار ندخله في حوارنا. وبدلا عن ذلك، ينبغي التأكد من وجود الموارد، والمنهجية، والإرادة السياسية بالطبع. وأعتقد أن العامل الإثني سيمثل، كما قلت، إحدى مزايانا وأحد مواردنا، بدلا من أن يصبح إحدى العقبات أمامنا.

السيد منتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سوف أتوخى الإيجاز في حديثي. أود أن أشكر السيد العنابي على تعليقاته بشأن برنامج تقييم النظام القضائي. ونحن بالطبع، نفهم الوظائف المحددة التي تنص عليها ولاية القرار ١٢٤٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالإصلاح القضائي. إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعتقد أن "التفتيش والملاحظة والرصد" أمور لن تسمح بالتنفيذ الكافي لتقارير برنامج تقييم النظام القضائي وتوصياته. ومن ثم نتطلع قدما إلى الاستماع من السيد العنابي أو من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن الخطط المرسومة لكيفية توزيع

العمل في هذا القطاع على الجهات المعنية - أي البعثة وربما منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي قد تحظى بولاية أوسع نوعا ما في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

أعتقد أننا أجرينا مناقشة مفيدة جدا بشأن هذا الموضوع. ونحن نقدر كثيرا الإحاطة الإعلامية وآخر المعلومات التي وفانا بها السيد العنابي بشأن تقرير الأمين العام. وقد برزت بوضوح عدة نقاط من المناقشة.

ويرحب أعضاء المجلس بتقرير الرئاسة المشتركة في البوسنة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان نيويورك المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ويحثون جميع الأطراف على مضاعفة الجهود لتنفيذ الالتزامات المتبقية التي لم تنفذ بعد.

ويحث الأعضاء أيضا الجهات المعنية على أن تقوم بدون أي إبطاء بكفالة إدماج وزارة الداخلية فضلا عن إدماج تسلسل القيادة ونظم اتصالات الشرطة في جميع أرجاء الاتحاد وبصفة خاصة في موستار. ويتطلع أعضاء المجلس قدما إلى الحصول في أقرب وقت ممكن على تقرير من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بشأن الامتثال لهذه المتطلبات.

كذلك يحث أعضاء المجلس جميع الأطراف، لا سيما سلطات جمهورية صربسكا، على زيادة عدد أفراد الشرطة من الأقليات، وفقا لالتزامات تلك الأطراف.

هذه هي النقاط التي أرى أنها برزت بوضوح في مناقشة اليوم.

بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.